

سوق اليورو- دولار

الأسواق الرئيسية للعملة الأجنبية:

قبل وصف بعض الأسواق الرئيسية للعملة الأجنبية و طريقة العمل فيها، تجدر الإشارة إلى انه كان يعتقد في السابق أن هناك سوقين رئيسيين للعملة الأجنبية في العالم هما سوق نيويورك و سوق لندن، إلا أن هذا الاعتقاد لم يعد سائدا، فمع تطور الاتصالات بواسطة الهاتف و أجهزة المعلومات و التحويلات الالكترونية ، فقد حدث هناك تقارب ملحوظ بين جميع الأسواق الوطنية الرئيسية الكبرى في العالم حيث أصبحت بمجملها تشكل سوقا دوليا واحدا.

إلا أن هذا التطور لا يفي بقاء بعض هذه الأسواق أكثر نشاطا من غيرها، و إن بعضها ما زال يحتفظ ببعض الصفات الخاصة به و التي تميزه عن غيره. وتجدر الإشارة هنا إلى ما يعرف بسوق اليورو دولار، و هو السوق الذي بدأ في النمو و التطور منذ عام 1957 ، ويعتبر سوق لندن مركزا رئيسا له، ويعرف اليورو دولار بكونه تلك التعاملات بالدولار الأمريكي خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

-وصف سوق لندن:

يمكن وصف هذا السوق بما يلي:

. يتألف السوق من عدد كبير من البنوك التجارية البريطانية و البنوك الأجنبية العاملة في بريطانيا بالإضافة إلى الوسطاء الذين يتخصصون في إجراء العمليات بين البنوك العاملة داخل لندن فقط.

. تتصل البنوك مع بعضها البعض و مع الوسطاء بأجهزة التلفون و الحاسوب حيث تكون في كل بنك غرفة او أكثر مخصصة للتعامل بالعملة الأجنبية ، حيث يجلس عدد من المتعاملين في هذه الغرفة و تكون هذه الغرفة مزودة بعدد من أجهزة الحاسوب و الاتصالات تربط البنك مع الوسطاء.

. لا تتعامل جميع البنوك العاملة في لندن بشكل دائم بالعملة الأجنبية لذلك نجد بعضها لا يحتفظ بغرفة خاصة للتعامل بالعملة الأجنبية و تقوم هذه البنوك بشراء احتياجاتها من العملات و بيع الفائض لديها منها عن طريق البنوك التي تتعامل معها.

. بموجب نظام سوق لندن فان البنوك العاملة في السوق لا تشتري و تبيع العملات من بعضها البعض مباشرة بل يتم ذلك من خلال الوسطاء لذلك تقوم هذه البنوك بالاتصال بالوسطاء طالبة شراء عملة معينة او عارضة بيع عملة معينة و يقوم هؤلاء الوسطاء بدورهم بالاتصال ببقية البنوك لتنفيذ العمليات المطلوبة مقابل عمولات محددة.

. أما بالنسبة لتعامل بنوك السوق مع البنوك الخارجية و عملائها في الخارج فان ذلك لا يتم من خلال الوسطاء بل من خلال الاتصال المباشر بين هذه البنوك و عملائها.

-نشأة سوق اليورو-دولار (إعادة تدوير الفوائض النفطية):

على إثر ارتفاع أسعار النفط في الطفرتين الأولى في 1974/73 ، والثانية 1979 بقرار من منظمة OPEC ، تحققت لدى الأقطار الأعضاء فوائض مالية ضخمة لم تستطع طاقاتها الاستيعابية من امتصاصها ، حيث ارتفعت هذه الفوائض من 5 بليون دولار في نهاية عام 1973 إلى 60 بليون دولار في عام 1974 ، وبعدها انخفضت ثم عاودت الارتفاع في عام 1979 ، حيث وصلت إلى 106 بليون دولار عام 1980 لتبلغ نسبة الارتفاع في الأسعار حوالي 150% . اضطرت الأقطار إلى عرض هذه المبالغ الكبيرة على البنوك الأوروبية رغبة في تحقيق هامش ولو بسيط من الفوائد، حيث قامت هذه البنوك بإعادة تدويرها (recycling) ، وذلك بإقراضها إلى الأقطار المستوردة للنفط إضافة إلى استفادة العديد من الأقطار الصناعية من هذه الفوائض نظرا لارتفاع حالات العجز في حساباتها الجارية.

وبذلك يمكن حصر الآثار الناتجة عن هذه الودائع في ثلاث نقاط و هي :
-زيادة السيولة الدولية :يتضح الدور الفعال الذي لعبته منظمة الدول المصدرة للنفط خلال السبعينيات في توفير السيولة الدولية وتسهيل عملية التبادل ،حيث قامت هذه المنظمة بإيداع فوائضها في شكل ودائع في السوق الأورو -دولار والتي تحولت بدورها إلى قروض تم منحها إلى الدول الصناعية والدول السائرة في طريق النمو.

- عملت على زيادة درجة منافسة وكفاءة الأجهزة المصرفية المحلية والأوروبية و العالمية إجمالاً.

-زيادة فرص الاستثمار على الصعيد العالمي .

وتتم عملية تدوير هذه الدولارات النفطية من خلال البنوك التجارية الأوروبية ونشأة سوق اليورو دولار ، حيث يعتبر سوق لندن مركزاً رئيساً لسوق اليورو دولار.

لقد تطور مفهوم البترو دولار ليصبح صناديق الثروة السيادية بعد أكثر من ثلاث عقود، وهذه الصناديق هي صناديق استثمار ذات غرض خاص،تملكها الدولة وتنشئها لأغراض الاقتصاد الكلي،وتعد الصناديق " وسيلة " للاحتفاظ بالأصول أو توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية .